وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الإثنين، 27 فبراير 2023

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يتمسكون بقوة الطلب و«تقلص العرض»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يتمسك مستثمرو النفط في العالم والمضاربون مع افتتاح تداولات الأسبوع اليوم الاثنين، بآمال انتعاش الطلب على الوقود في أكبر مستورد ومكرر للنفط الخام في العالم، ومخاوف انخفاض الصادرات الروسية والتي أبقت أسعار النفط في الأسبوع الفائت مستقرة على ارتفاع بحدود 85 دولارا للبرميل، لكن تحت ضغط ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة والمخاوف بشأن النشاط الاقتصادي العالمي وتبعات الركود وترقب رفع البنوك لأسعار الفائدة.

يبدو سوق النفط اليوم مختلفًا تمامًا عما كان عليه قبل عام، عندما غزت روسيا أوكرانيا، وقال إد مورس، الرئيس العالمي لأبحاث السلع في سيتي، لموقع ياهو فاينانس: «إنها أهم مجموعة من الاضطرابات والتشوهات في السوق في أسواق الطاقة بشكل عام والتي أتذكرها على الإطلاق».

قبل الغزو في 24 فبراير 2022، كانت روسيا تصدر الكثير من منتجاتها الخام والبترولية إلى أوروبا، وكان جزء أقل بكثير يذهب إلى الصين والهند ودول آسيوية أخرى، بحلول نهاية عام 2022، انقلبت هذه النسبة تمامًا، وأضاف مورس: «لقد أوجدت، من منظور الأسواق، سوقين، سوق (نفط) شفاف، وسوقا غير شفافة».

وكتب آندي ليبو من ليبو أويل أسوشيتس في مذكرة للعميل: «تم إعادة توزيع النفط الخام الروسي ببساطة من العملاء القدامى في أوروبا إلى عملاء جدد في آسيا، وإن انفصال أوروبا عن روسيا في مجال الطاقة كاد أن يكتمل»، تم فرض أحدث العقوبات في سلسلة العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على موسكو ردًا على الحرب ، في وقت سابق من هذا الشهر، وتشمل تلك العقوبات حظر الاتحاد الأوروبي صادرات المنتجات النفطية الروسية، قبل ذلك، تم وضع سقف لأسعار النفط الروسي لمجموعة السبع من أجل إضعاف خزائن البلاد. لا ترتفع أسعار الطاقة كل عام كما حدث في العام الماضي، بعد أيام من الغزو الروسي، وصل غرب تكساس الوسيط إلى ذروة إغلاق عند 123.70 دولارًا للبرميل واستقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 127.98 دولارًا. سمحت إدارة بايدن بالإفراج عن احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي من أجل خفض أسعار البنزين.

التي وصلت إلى مستويات قياسية بحلول منتصف يونيو من العام الماضي، في النهاية انخفضت الأسعار، واليوم، يتم تداول خام غرب تكساس الوسيط حول مستوى 75 دولارًا للبرميل بينما يحوم خام برنت حول 82 دولارًا للبرميل. يُنظر إلى إعادة فتح الصين بعد عمليات الإغلاق الصارمة الوبائية على أنها صعودية لأسعار الطاقة في المستقبل، ولكن حتى الآن يتم تداول النفط في الغالب في نطاق ضيق، وقال ستيوارت جليكمان، محلل أسهم الطاقة في سي اف ار ايه، «لقد تحرك النفط بشكل جانبي حيث تتصارع قصة التوسع الصيني مع قصة الركود وهو قاب قوسين أو أدنى». كما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في كل من أوروبا والولايات المتحدة بشكل كبير من أعلى مستوياتها، يشهد قطاع الطاقة، الذي حقق نجاحًا كبيرًا في عام 2022، ضعفًا في عام 2023. وقال جاي هاتفيلد، الرئيس التنفيذي لشركة مستشارو رأس المال للبنية التحتية، «انتقال الطاقة يشهد تسارعا». عززت كل من الولايات المتحدة وأوروبا جهودهما للمضي قدمًا في جهود الطاقة المتجددة، حيث تستثمر الشركات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي، ومن المتوقع أن يتضاعف قدرة الكهرباء المتجددة في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2022 و2027، وفقًا لرابطة الطاقة الدولية. يقول مورس سيتيز: «يشهد تحول الطاقة بالتأكيد تسارعًا نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية»، وتعهد زعماء مجموعة الدول السبع، في اجتماع عبر الإنترنت لقادة مجموعة السبعة وآخرين، بمن فيهم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في الذكرى الأولى للغزو الروسي لأوكرانيا بفرض مزيد من العقوبات على روسيا في محاولة لوقف حربها في أوكرانيا، وفقًا لبيان مشترك صدر بعد قمتهم في الذكرى الأولى لغزو موسكو لجارتها. وأكد البيان المشترك أن أعضاء مجموعة السبع أعادوا تأكيد «دعمهم الثابت» لكييف خلال قمتهم الافتراضية، مع تزايد المخاوف من أن موسكو قد تشن هجومًا واسع النطاق في أوكرانيا في الربيع، وقال بيان مجموعة السبع: «ندين حرب روسيا غير القانونية وغير المبررة»، مضيفًا «إننا نلتزم بتكثيف دعمنا الدبلوماسي والمالي والعسكري لأوكرانيا» و«زيادة التكاليف التي تتحملها روسيا». وأضاف البيان أن مجموعة السبع ستفرض «إجراءات اقتصادية منسقة جديدة» ضد موسكو «في الأيام والأسابيع المقبلة»، مثل اتخاذ خطوات فيما يتعلق بالقطاع المالي في البلاد من أجل «زيادة تقويض قدرة روسيا على شن عدوانها غير القانوني»، وذكر البيان سنواصل المساعدة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي لأوكرانيا، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الاقتصادية العاجلة قصيرة الأجل.

ولفت البيان وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرزه وزراء المالية في بلادنا في زيادة ميزانيتنا ودعمنا الاقتصادي إلى 39 مليار دولار أميركي لعام 2023 ونتطلع إلى التزامات إضافية، نطلب من وزراء المالية مواصلة المشاركة مع صندوق النقد الدولي وأوكرانيا لتقديم برنامج طموح بحلول نهاية مارس 2023 ومواصلة العمل مع صندوق النقد الدولي وآخرين من أجل دعم الميزانية الضروري لأوكرانيا طوال عام 2023 وما بعده. أيضاً في الجانب الاقتصادي، قال البيان نعيد تأكيد التزامنا بتشديد العقوبات غير المسبوقة والمنسقة وغيرها من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها مجموعة الدول الصناعية السبع والدول الشريكة حتى الآن لمواجهة قدرة روسيا على شن عدوانها غير القانوني، ونجدد التزامنا بتشكيل جبهة موحدة من خلال فرض إجراءات اقتصادية منسقة جديدة ضد روسيا في الأيام والأسابيع المقبلة. واتفقوا على وجه التحديد، على إجراءات جديدة منها المحافظة على التدابير الاقتصادية التي «فرضناها بالفعل وننفذها بالكامل ونوسعها بشتى الوسائل، بما في ذلك منع التهرب والالتفاف على العقوبات والرد على ذلك من خلال إنشاء آلية تنسيق إنفاذ لتعزيز الامتثال وإنفاذ تدابيرنا وحرمان روسيا من فوائد اقتصادات مجموعة السبع. وقال بيان القمة «سنواصل خفض عائدات روسيا التي تستخدمها لتمويل عدوانها غير القانوني من خلال اتخاذ الخطوات المناسبة للحد من عائدات روسيا من الطاقة وقدراتها الاستخراجية المستقبلية، بناءً على التدابير التي اتخذناها حتى الآن، بما في ذلك حظر التصدير ووضع سقف لأسعار النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة روسية المنشأ والمنقولة بحرا. وفيما يتعلق بالإيرادات الكبيرة التي تحصلّها روسيا من استخراج الماس وتصديره، ستعمل مجموعة السبع بشكل جماعي على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن الماس الروسي، سواء الماس الخام أو المصقول، والعمل عن كثب لإشراك الشركاء الرئيسيين في ذلك. من جهتها أعلنت العراق عن سلسلة صفقات لزيادة إنتاج النفط والغاز مع شركات أجنبية كجزء من خطط لتعزيز إنتاج كل من النفط الخام والغاز الطبيعي بشكل كبير، يبدو أن نمو إنتاج الغاز مهم بشكل خاص لأن العراق في الوقت الحالي تعتمد بشكل كبير على إيران المجاورة لاحتياجاتها من الغاز، مما يضعها في موقف ضعيف، بحسب أويل برايس ريسيرش. وقعت الحكومة في بغداد صفقات مع شركة إماراتية وشركتين صينيتين، تهدف إلى نمو إنتاج النفط بمقدار ربع مليون برميل يومياً وإنتاج إضافي من الغاز الطبيعي يبلغ 800 مليون قدم مكعب يومياً، والعراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك ويضخ 4.5 ملايين برميل يوميا، في السنوات السابقة، قال مسؤولون حكوميون إن الطاقة الإنتاجية يمكن أن تنمو إلى خمسة ملايين برميل في اليوم وحتى ستة ملايين برميل في اليوم، لكن لم يتم فعل الكثير لدفع هذه الخطط. تشمل أسباب هذا التقدم البطيء الوضع غير المستقر سياسياً في البلاد.

وديناميكيات صناعة النفط التي شهدت قيام الشركات بإعطاء الأولوية للمشاريع منخفضة التكلفة والعائد السريع بعد فترتي الانكماش الأخريين، وتوقعات ذروة الطلب على النفط وكانت العديد من شركات النفط الكبرى، بما في ذلك إكسون، غادرت العراق تمامًا في السنوات القليلة الماضية، مشيرة إلى التوقعات الغامضة لصناعة النفط فيها، ومع ذلك، لم تتخلَ الحكومات المتعاقبة عن خططها لزيادة إنتاج النفط على الرغم من حصص إنتاج أوبك +، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ. ومن بين الشركات التي ستساعد العراق في دفع هذه الخطط هي شركة نفط الهلال الإماراتية والتي وقعت ثلاثة عقود طويلة الأجل لاستكشاف وتطوير ثلاثة حقول نفط وغاز. وقالت كريسنت بتروليوم إن اثنين من هذه الحقول -جيلابات قمر وخاشم في محافظة ديالا- من المتوقع أن يبدآ في إنتاج الغاز الطبيعي في غضون 18 شهرًا بمعدل 250 مليون قدم مكعب يوميًا. والحقل الثالث الذي ستستكشفه شركة نفط الهلال يقع في محافظة البصرة. وقعت المجموعة الصينية المتحدة للطاقة، وهي ثاني شركاء بغداد الجدد في تطوير النفط والغاز، صفقة مع الحكومة لتطوير حقل السندباد النفطي في البصرة أيضًا، جميع العقود الموقعة الأسبوع الماضي مدتها 20 عامًا ومن المفترض أن تساعد في تعزيز أمن الطاقة في العراق في قسم الغاز الطبيعي، مما يقلل فاتورته لواردات الغاز من إيران في وقت يكافح فيه اقتصادها للبقاء عاملاً. نتيجة الاتفاقات الموقعة، قد يعلق العراق واردات الغاز الطبيعي خلال ثلاث سنوات، بحسب رئيس الوزراء محمد السوداني. وتعليقًا على الصفقات، قال السوداني إن واردات الغاز من إيران تكلف ميزانية بغداد ما بين 5.5 و6.8 مليارات دولار سنويًا، وقال السوداني «قررنا دخول سوق الغاز العالمية وسنمضي قدما في مشروعات لتطوير مواردنا من الغاز ووقف حرق الغاز لأن نقص إمدادات الغاز المحلي هو السبب الرئيس لمشكلات إمدادات الكهرباء لدينا». ولتعزيز هذه الخطط، سيطرح العراق أيضًا مناقصات لاستكشاف المناطق الشمالية والغربية والوسطى من البلاد في المستقبل القريب، حسبما قال وزير النفط حيان عبدالغني. وبحسب صندوق النقد الدولي، يمكن للعراق هذا العام أن ينتج 4.6 ملايين برميل يوميا، ارتفاعا من 4.4 ملايين برميل يوميا العام الماضي. بحلول عام 2027، قد يصل إنتاج النفط إلى خمسة ملايين برميل يوميا، كما توقع صندوق النقد الدولي.

تجار النفط المستقلون يعوضون تقلّب الأسواق ونقص الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تعمل شركات تجارة النفط المستقلة الكبرى على تعزيز أعمال تجارة المعادن والزراعة لديها لتعويض التقلبات الحالية ونقص الإمدادات المتوقع على المدى الطويل، وعلى مدار الأشهر القليلة الماضية، عادت مجموعة فيتول، أكبر متداول للنفط المستقل في العالم، إلى التجارة في الزراعة بعد ست سنوات، في حين استأجرت شركتا غانفور وهارتري بارتنرز متداولين لتداول المشتقات الزراعية وزيادة التعرض للمعادن الأساسية. حقق تجار الطاقة أرباحًا ضخمة من التقلبات في أسواق النفط والغاز الطبيعي المسال والفحم خلال العام الماضي، والآن يراهنون على التقلبات في أسعار الزراعة والمعادن وسط اضطرابات في سلاسل إمداد المحاصيل في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا وإعادة فتح الصين على المدى القصير، وتحول الطاقة على المدى الطويل الذي يستلزم الكثير من النحاس والليثيوم والألمنيوم والنيكل، على سبيل المثال لا الحصر. أدى تقلب السوق والتغير في تدفقات تجارة الطاقة في العام الماضي إلى تحقيق أرباح قياسية لدى كبار تجار السلع المستقلين، على الرغم من أحجام التداول المنخفضة، فقد سجلت شركة ترافيجورا، إحدى أكبر شركات تجارة النفط والسلع المستقلة في العالم، أرباحًا قياسية للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر في تقلب غير مسبوق في سوق الطاقة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، محرزة أرباحًا صافية قدرها 7 مليارات دولار للسنة المنتهية في سبتمبر، أي أكثر من ضعف ربح السنة المالية السابقة وأكثر من مجموع أرباح السنوات الثلاث السابقة.

وقال جيريمي وير، الرئيس التنفيذي لشركة ترافيجورا: «شهد العام الماضي عمل موظفينا بجد لحل الاضطرابات الناجمة عن تقلبات السوق غير المسبوقة والتحولات الهيكلية الكبيرة التي تشكل صناعتنا».

وحققت مجموعة جونفور صافي ربح قدره 841 مليون دولار للنصف الأول من عام 2022، وهو ما يزيد على أرباح السنة المالية 2021 بالكامل، وأكثر من ثلاثة أضعاف أرباح النصف الأول من عام 2021، وقال رئيسها التنفيذي توربيورن تورنكفست: «سيتم الاحتفاظ بالغالبية العظمى من الأرباح داخل الشركة للاستفادة من المزيد من النمو العالمي ووضع الشركة كقوة ذات صلة في دعم انتقال الطاقة وأمن الطاقة.

وقالت الشركة الاستشارية ماكنزي آند كومباني إن تداول السلع انتعش على مدى السنوات الخمس الماضية، وقفز مجموع قيمة تداول السلع الأساسية، حيث تضاعفت تقريبًا من 27 مليار دولار في عام 2018 إلى ما يقدر بنحو 52 مليار دولار من الأرباح قبل الفوائد والضرائب في عام 2021، وكان معظم النمو مدفوعًا بالأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب من تجارة النفط، والتي تشير التقديرات إلى ارتفاعها بأكثر من 90 ٪ إلى 18 مليار دولار خلال الفترة. تقول ماكينزي إن القيمة الإجمالية في تجارة السلع الأساسية ستستمر في النمو. وقالت إن النتائج المالية لتجار السلع تميل إلى الارتباط بالتقلب أكثر من السعر المطلق، وفقًا لماكينزي، ستؤدي التغييرات في أسواق السلع العالمية إلى زيادة التقلبات الهيكلية، وتعطيل التدفقات التجارية لفتح المراجحة الجديدة، وتغيير العلاقات التجارية بشكل أساسي، كل هذا قد يكون فرصة لأكبر تجار السلع. وتشير ماكنزي إلى أن «تحول الطاقة الجاري حاليًا هو تحول اقتصادي ومادي يتقاطع مع مختلف أنظمة الغذاء والطاقة والمواد العالمية ويدمجها»، يتوقع المحللون واللاعبون في الصناعة أن يرتفع الطلب على المعادن الضرورية لانتقال الطاقة في السنوات المقبلة، بينما يلعب العرض دورًا في اللحاق بالركب، على الأقل في الوقت الحالي، والاستثمار في التعدين الجديد لم ينطلق بعد.

من المقرر أن يرتفع الاستثمار هذا العام في تعدين المعادن بنسبة 3 ٪ على أساس سنوي إلى 149 مليار دولار، مع نمو رائد للنحاس، لكن مستوى الاستثمار سيظل بالكاد أعلى من أدنى مستوياته، وقالت وود ماكنزي في وقت سابق من هذا الشهر، «هناك القليل من الدلائل حتى الآن على أن شركات التعدين الكبرى مستعدة لتخفيف القيود والشروع في مرحلة جديدة من الاستثمار العضوي في السعة الجديدة الحاسمة للانتقال - من بينها النحاس والكوبالت والليثيوم والنيكل والألمنيوم». على الرغم من الانخفاض الأخير في أسعار المعادن، وخاصة النحاس، بسبب المخزونات الكافية والطلب الصيني البطيء، من المقرر أن تقفز السلع في وقت لاحق من هذا العام، حيث يشير كل شيء إلى إعادة فتح الصين «كونها على ما يرام»، بحسب جيفري كوري، الرئيس العالمي لشركة أبحاث السلع الأساسية في قولدمان ساكس الذي قال إننا سنرى لاحقًا هذا العام «نقصًا واسع النطاق في السلع الأساسية».

في وقت، رفع البنك الاستثماري مورغان ستانلي توقعاته للطلب العالمي على النفط لهذا العام بنسبة 36 ٪، مستشهداً بإعادة التشغيل الاقتصادي للصين وارتفاع الطلب على السفر الجوي. ويتوقع البنك الآن أن يرتفع الطلب على النفط هذا العام 1.9 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من توقعات سابقة لنمو الطلب البالغ 1.4 مليون برميل يوميا.

وجاء في مذكرة البنك أن «مؤشرات التنقل في الصين، مثل الازدحام، ترتفع بشكل مطرد»، مضيفاً أن «جداول الرحلات عززت توقعات الطلب على وقود الطائرات»، ومع ذلك، قد لا يؤدي هذا إلى عجز كبير في أسواق النفط العالمية، لأن البنك يتوقع أن يوازن العرض الروسي بعضًا من هذا الطلب.

ومع ذلك، فإن أسواق النفط على وشك أن تتأرجح في حالة نقص في النصف الثاني من العام، مما دفع أسعار خام برنت إلى ما بين 90 و100 دولار للبرميل. هذه مراجعة نزولية لتوقعات الأسعار السابقة من قبل محللي البنك، الذين توقعوا أن يصل سعر خام برنت إلى 100 دولار إلى 110 دولارات للبرميل في النصف الثاني من العام. وقالوا عن إنتاج النفط الروسي: «قدرنا سابقًا انخفاضًا يقارب 1 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2023، وهو ما نعتد له إلى 0.4 مليون برميل في اليوم». وقالت روسيا في وقت سابق هذا الشهر إنها ستخفض إنتاج النفط بمقدار نصف مليون برميل من مستويات يناير في مارس ردا على الحدود القصوى للأسعار في الغرب، وفقا لنائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك.

في غضون ذلك، توقع بنك جولدمان ساكس أن خام برنت قد لا يصل إلى 100 دولار حتى نهاية العام، وهو ما يعدل التوقعات السابقة بأن هذا سيحدث قريبًا كثيرًا، نحو منتصف عام 2023. كانت أسباب المراجعة التي استشهد بها محللو البنك هي زيادة الإنتاج في روسيا والولايات المتحدة التي قد تدفع السوق إلى فائض معتدل هذا العام.

سوق النفط تواجه تقلبات سعرية .. مخاوف من تأثير العقوبات الروسية وشكوك تعافي الطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، في ضوء مخاوف تأثير تداعيات العقوبات في روسيا، وتعافي الطلب الصيني بعد إنهاء قيود الإغلاق المشدد السابقة، بسبب جائحة كورونا.

وتشير التقارير الدولية إلى أنه على الرغم من الحظر والسقف السعري الغربي المفروض على إمدادات النفط الخام الروسي، رصدت الإحصائيات أن الشركات الروسية حصلت على أموال أكثر بكثير من بيع النفط مما كان يعتقد في الأسابيع التي أعقبت فرض حد أقصى لسعر صادرات البلاد. وبلغ متوسط سعر النفط الخام الروسي نحو 74 دولارا للبرميل في الأسابيع الأربعة التي أعقبت فرض الحد الأقصى وهذا يزيد بنحو ربع عن الحد الأقصى - 60 دولارا للبرميل - الذي حددته مجموعة السبع ابتداء من 5 كانون الأول (ديسمبر) الماضي-. ويقول لـ»الاقتصادية» المحللون النفطيون إن الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع يبحثان إنفاذ العقوبات بشكل صارم لضمان امتثال المشترين للقيود المفروضة على خدمات الشحن والتأمين، لافتين إلى حرص الولايات المتحدة نفسها على تجنب عمل إغلاق كبير للصادرات الروسية وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ولفتوا إلى أن روسيا - التي تحصل على نحو ثلث إيرادات ميزانيتها من صناعة النفط والغاز - لجأت أخيرا إلى تعزيز مواردها المالية عن طريق تغيير الطريقة التي تحسب بها الضرائب على النفط باعتماد ضرائب أكبر على خام الأورال المبيع وهو ما يعزز الموازنة الروسية لهذا العام بنحو 8.7 مليار دولار. وفى هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن أسعار النفط الخام ستواصل تذبذباتها خلال الأسبوع الجاري في ظل أجواء عدم اليقين المحيطة بالسوق والشكوك المتعلقة بتعافي الطلب. وذكر أن الاعتماد على استمرار الإفراج عن احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي أمر محدود التأثير في الأسعار ومعقد في تنفيذه بسبب اقتراب المخزونات النفطية الأمريكية من المستويات القياسية في الانخفاض، موضحا أن الولايات المتحدة تواجه تحديات جديدة وخيارات محدودة إذا ارتفعت أسعار الوقود المحلية مرة أخرى حيث لم تظهر روسيا أي علامات على إنهاء الحرب مع أوكرانيا.

من جانبه، يرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية أن معنويات السوق النفطية تتجه تدريجيا إلى المنحى الإيجابي بعدما رفعت عديد من البنوك الاستثمارية توقعاتها لأسعار النفط الخام خلال النصف الثاني من العام الجاري، لافتا إلى أنه مع دخول الحرب الروسية - الأوكرانية عامها الثاني من الممكن حدوث مزيد من الزيادات في الأسعار بسبب اضطرابات العرض. وأشار إلى أن الحدود القصوى لأسعار الصادرات النفطية الروسية المنقولة بحرا من النفط الخام والمنتجات البترولية التي دخلت حيز التنفيذ في 5 كانون الأول (ديسمبر) و5 شباط (فبراير) على التوالي أدتا بالفعل إلى فرض قيود على إمدادات النفط الخام، خاصة أن هناك احتمالات جديدة لخفض السقف السعري لدول مجموعة السبع عن 60 دولارا للبرميل خلال مراجعة ستجري في آذار (مارس) المقبل. ويضيف بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة أن الاستقرار يغيب عن أسواق الطاقة في ظل تصاعد الحرب في أوكرانيا ولجوء الدول الغربية إلى إقرار عقوبات على النفط الروسي ورد روسيا على هذه العقوبات بخفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا في إطار العقوبات المضادة، بينما تحاول الولايات المتحدة استغلال احتياطي البترول الاستراتيجي في تهدئة وتيرة صعود الأسعار وللحد من نقص إمدادات النفط العالمية وخفض أسعار الوقود المحلية ما أثار استياء صناعة النفط. ولفت إلى تأكيد مراقبين في السوق أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تحتاج بالفعل إلى إدراك أنها لا تستطيع التحكم في أسعار النفط العالمية من خلال الإفراج المتتالي عن احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي الذي من الصعب أن يستمر طويلا خاصة إذا تعافى الطلب بوتيرة سريعة مع عودة الصين وزيادة الاستهلاك المحلي.

وتؤكد ارفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، أن خريطة موردي الطاقة تتغير نسبيا حيث تحرص المصافي المستقلة الصينية في مقاطعة شاندونج على استيعاب النفط الخام الروسي بوفرة وبتنوع واسع خاصة من منطقة القطب الشمالي الغربي في روسيا.

وأكدت أن مكاسب الأسعار هدأت نسبيا مع انحسار المخاوف على المعروض وتغلب النفط الروسي على محاولات التحجيم الغربية وتمكنه من توسيع حصته في آسيا بفضل خصومات البيع السعرية الكبيرة، وقبل الحرب في أوكرانيا كانت الحصة الأكبر من الإمدادات الروسية تباع عادة لمصافي التكرير الأوروبية ونادرا ما يتم بيعها للمستخدمين النهائيين في الصين ومن المتوقع أن يتم تحويل معظم الشحنات إلى الصين في 2023 بالرغم من العقوبات.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط عند تسوية تعاملات جلسة نهاية الأسبوع لثاني جلسة على التوالي، لكنها أنهت الأسبوع دون تغيير يذكر.

وعند التسوية، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 1.2 في المائة إلى 83.16 دولار للبرميل كما صعدت عقود الخام الأمريكي بنسبة 1.2 في المائة إلى 76.32 دولار للبرميل ولم يطرأ تغير يذكر على أسعار خامي القياس على أساس أسبوعي.

وقال بنك «جي بي مورجان» في مذكرة الجمعة إن احتمال هبوط الأسعار على المدى القصير أكبر من احتمال صعودها ومن المرجح أن تتجه نحو ما بين 70 و80 دولارا للبرميل.

وفي سياق منفصل، أفادت مصادر لـ»رويترز» أن روسيا تخطط لتنفيذ تخفيضات كبيرة لصادراتها النفطية الشهر المقبل من أجل رفع سعر الخام على الغرب.

من جانب آخر.. ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الدولي المعني بأنشطة الحفر أن العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 7 هذا الأسبوع حيث تراجع إجمالي عدد الحفارات إلى 753 هذا الأسبوع - 103 منصات أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022 و322 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

وأشار التقرير الأسبوعي إلى انخفاض الحفارات النفطية في الولايات المتحدة بمقدار 7 هذا الأسبوع إلى 600 بعد انخفاضها بمقدار 2 في الأسبوع السابق بينما بقيت منصات الغاز على حالها عند 151 وبقيت الحفارات المتنوعة كما هي عند 2، مع ارتفاع الحفارات في حوض بيرميان بمقدار 1 وظلت الحفارات في إيجل فورد كما هي. ونوه إلى بقاء إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على حاله عند 12.3 مليون برميل يوميا للأسبوع الثالث على التوالي للأسبوع المنتهي في 17 فبراير وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، بينما زادت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

الكهرباء: 6 حالات لتعويض المشتركين ماليا

المدينة

كشفت «شركة الكهرباء»، أمس، عن الحالات التي يستحق فيها المشترك تعويضًا ماليًا.

وأوضحت العناية بالمشتركين عبر حسابها الرسمي بموقع "تويتر" ردًا على أسئلة المتابعين بشأن تعويض الضرر الواقع عليهم بسبب عدم تفعيل الخدمة، أن هناك 6 حالات يستحق فيها المشترك تعويضًا ماليًا من أبرزها: عدم توصيل الخدمة في الفترة المحددة بـ 5 أيام، وعدم إعادة التيار في الوقت المحدد، وعدم إشعار المستهلك قبل قطع التيار ، وعدم معالجة الشكاوى.

حالات التعويض المالي

ـ عدم تسجيل وتوصيل الخدمة للمستهلك الحالي خلال 5 أيام عمل.

ـ عدم إعادة الكهرباء بعد الانقطاع خلال 24 ساعة في الأوضاع العادية.

ـ عدم إعادة الكهرباء بعد السداد.

-عدم إشعار المستهلك قبل 48 ساعة من انقطاع الكهرباء المخطط له. ـ عدم معالجة الشكوى المتعلقة بالفواتير خلال 15 يوم عمل.

ـ تكرار الانقطاع الكهربائي لأكثر من 4 انقطاعات خلال السنة الميلادية على أن يزيد كل انقطاع عن 4 ساعات.

12 اتفاقية صناعية بين مصر والإمارات والأردن والبحرين بملياري دولار

الشرق الأوسط

وقعت مصر والإمارات والأردن والبحرين، أمس 12 اتفاقية وشراكة في 9 مشاريع صناعية تكاملية بقيمة استثمارية تتجاوز ملياري دولار، في قطاعات الزراعة والأدوية والمعادن والكيماويات والسيارات الكهربائية، في إطار الاجتماع الثالث لـ«اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة»، والتي استضافتها العاصمة الأردنية عمان على مدى يومين. ومن المقرر أن تدعم هذه الاتفاقيات التكاملية والمشروعات التي تم الاتفاق عليها، الإنتاج المحلي في الدول الأربع بقيمة تتجاوز 1.6 مليار دولار، وتوفر 13 ألف وظيفة عمل مباشرة وغير مباشرة. شهد الدكتور بشر الخصاونة رئيس الوزراء بالمملكة الأردنية الهاشمية، وأحمد سمير وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية، والدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي، ويوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين والعمل في المملكة الأردنية الهاشمية، وعبد الله بن عادل فخرو، وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، مراسم التوقيع. تنوع الاتفاقيات أعلنت شركة «صودا للصناعات الكيماوية» المصرية عن استثمار 500 مليون دولار، لإنتاج مادة كربونات الصوديوم «رماد الصودا» والتي تمثل المادة الخام الرئيسية في العديد من الصناعات ومن أهمها صناعة الزجاج والمنظفات، بطاقة إنتاجية تصل إلى 500 ألف طن سنوياً. تم توقيع مذكرة تفاهم لشراكة استراتيجية مع شركة الإمارات لألواح الزجاج المسطح المملوكة من «دبي للاستثمار» لشراء المنتج النهائي. كما تم الإعلان عن مشروع لشركة «إم جلوري القابضة» الإماراتية لصناعة السيارات بقيمة استثمار 550 مليون دولار لإنشاء 3 مصانع متكاملة للسيارات الكهربائية بخطوط إنتاج وتجميع متخصصة في كل من الإمارات والأردن ومصر، وبسعة إنتاجية 40 ألف سيارة من طراز «كروس أوفر كومباكت» في السنوات الثلاث الأولى. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع «المركز الأردني للتصميم والتطوير» (جودبي) والهيئة العربية للتصنيع في مصر كشركاء للتصنيع ومذكرة تفاهم مع شركة جارمكو البحرينية لتوريد صفائح الألمنيوم اللازمة للتصنيع، حيث يعد تسريع تبني مشروع تصنيع السيارات الكهربائية، والاعتماد على مصادر طاقة بديلة، نموذجاً من النماذج التي تعمل دول الشراكة على تبنيها، بما يعزز الاستدامة في الموارد، والصناعات، ويوفر حلولا بيئية، مع تحديات المناخ التي يقف العالم أمامها، خصوصاً وأن دولة الإمارات تستضيف.

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «COP28» حيث ستقود الإمارات الجهود العالمية لوضع حلول عملية أمام تحديات التغير المناخي.

وتم الإعلان عن مشروع شركة «سي إف سي» للأعلاف والكيماويات المملوكة لمستثمرين إماراتيين، لإنشاء مجمع صناعي للأعلاف والكيماويات بمصر، بحجم استثمار قدره 400 مليون دولار، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم لتوريد البوتاس مع شركة البوتاس العربية في الأردن، وتوريد الفوسفات من شركة مصر للفوسفات، وتم تخصيص الأرض والحصول على «الرخصة الذهبية»، ومن المخطط البدء بأعمال المقاولات لإنشاء المصنع في يوليو (تموز) 2023 بهدف الوصول لسعة إجمالية تصل إلى نصف طن سنوياً لمكملات أعلاف الحيوانات وأسمدة البوتاس، و1.1 طن سنوياً للكيماويات.

تجدر الإشارة هنا، إلى أنه تم تأسيس مدرسة «سي إف سي» للعلوم التطبيقية بجوار أرض المصنع، والتي ستبدأ في سبتمبر (أيلول) من هذا العام باستقبال طلاب المدارس الإعدادية بغرض إعداد كوادر فنية تستفيد منها الشركة. كما أعلنت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم EGA عن استثمار بقيمة 200 مليون دولار لإنشاء مصنع للسيليكون المعدني في دولة الإمارات بسعة إنتاجية قدرها 55 ألف طن سنوياً، وتم توقيع اتفاقية تفاهم وتعاون لتوريد السيليكا الخام مع مجموعة المناصير من الأردن.

وأعلنت مجموعة المناصير الأردنية عن التوسع في مصنع مغنيسيا الأردن بقيمة 70 مليون دولار، لإضافة وحدتي هيدروكسيد المغنيسيوم إضافة إلى منتجات كلوريد الكالسيوم في الأردن بطاقة إنتاجية إجمالية 270 ألف طن سنوياً، يتم تصديرها لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم توقيع اتفاقية تفاهم مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم «EGA» لشراء المنتج النهائي للمصنع كمادة أولية لصناعة الألمنيوم، ومن المتوقع البدء بإنتاج هيدروكسيد المغنيسيوم خلال العام الجاري، وكلوريد الكالسيوم في العام 2024.

كما عقدت شركة «غلوبال فارما» الإماراتية شراكة لنقل التكنولوجيا مع شركة «نرهادو» المصرية للعمل على تطوير تكنولوجيا تصنيع متقدمة لإنتاج الأدوية والمكملات الغذائية في دولة الإمارات، بالإضافة إلى إبرام شراكة لنقل التكنولوجيا مع شركتين أردنيتين هما شركة «سافي فارما للصناعات الدوائية»، في مجال البحث والتطوير للأدوية ذات القيمة المضافة ولتوسيع التصنيع والإنتاج، بقيمة استثمار إجمالية للمشروعين قدرها 60 مليون دولار، وسعة إنتاجية تصل إلى 5 ملايين عبوة سنوياً لجميع المنتجات، ومن المقرر الانتهاء من المشروع وإطلاق المنتجات مع نهاية عام 2023.

كما أعلنت شركة «إتقان» الأردنية عن عقد شراكة لنقل التكنولوجيا والتصنيع التعاقدي مع شركتي «غلوبال فارما» و«أدكان فارما» الإماراتيتين لتصنيع الحقن والأيروسولات، وأجهزة الاستنشاق، واتفاقية تفاهم مع شركة «ماركيرل» المصرية لنقل التكنولوجيا في مجال تصنيع البدائل الحيوية في الأردن بقيمة استثمار إجمالية تبلغ 10 ملايين دولار، ومن المخطط الانتهاء من المشروع وإطلاق المنتجات في الربع الرابع من العام المقبل.

وأعلنت شركة «ألفا بيوتك» البحرينية عن توقيع مذكرة تفاهم لنقل التكنولوجيا والمعرفة والتصنيع التعاقدي مع شركة «إتقان فارما» الأردنية لتصنيع المستحضرات العامة ومستحضرات الأورام والمحاليل الطبية وغيرها من المنتجات الدوائية بسعة إنتاجية 350 مليون حبة سنوياً وبقيمة استثمارية إجمالية 174 مليون دولار للمرحلتين الأولى والثانية من المشروع. كما تم الإعلان عن مشروع لشركة «جلف بيوتك» البحرينية لإنشاء مصنع لإنتاج المواد الخام للقاحات والمنتج النهائي باستثمار 103 ملايين دولار وطاقة إنتاجية 105 ملايين جرعة في السنة، وتم التوقيع مسبقا خلال الشهر الحالي على اتفاقية لنقل التكنولوجيا مع شركة «بيو جينيريك فارما» المصرية.

مستجدات الشراكة الصناعية

وخلال الاجتماعات، قدم عمر السويدي وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات، رئيس اللجنة التنفيذية للشراكة، عرضاً تناول أبرز المستجدات بشأن الشراكة الصناعية، وما توصلت إليه ورش العمل حول القطاعات المستهدفة، وفرص الاستثمار الصناعي والمشاريع ذات الأولوية، وأبرز التطلعات خلال الفترة المقبلة من أجل تطوير هذه الشراكة.

وأشار إلى مشاركة أكثر من 100 شركة في ورش عمل قطاعات المعادن والمنسوجات والبتروكيماويات، التي قامت بعقدها فرق عمل القطاعات من البلدان الشريكة خلال فترة الستة أشهر الماضية، إضافةً إلى تسلم 35 مقترحاً من الشركات لمشاريع جديدة في قطاعات الشراكة المختلفة وتمت مناقشة مستجدات المقترحات مع القطاع الخاص في ورش عمل اللجنة التنفيذية التي انعقدت في العاصمة الأردنية عمان، إضافةً إلى دراسة ممكنات قطاعات الزراعة، والأغذية، والأسمدة، والأدوية وإعداد خطة تطبيق للممكنات ذات الأولوية. وتم الاتفاق على البدء بدراسة اتفاقية اعتراف متبادل للأدوية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية.

وأكد خلال العرض أن اللجنة تدرس جدوى المشاريع وأثرها الاقتصادي في كافة القطاعات، وفرص وإمكانية التكامل فيها وتعزيز الشراكة بالتعاون مع القطاع الخاص. وستواصل البحث عن مشاريع محتملة جديدة وتقييم وتمكين المشاريع قيد الدراسة بما فيها جدوى إمكانية إنشاء مصنع للأسمدة بالأردن تقدر تكلفته بحوالي 800 مليون دولار.

كانت اللجنة التنفيذية للشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة قد عقدت اجتماعاً يوم السبت في العاصمة الأردنية عمان، أعدت فيه توصياتها وتقريرها لرفعه إلى اللجنة العليا للشراكة من أجل اعتماده والموافقة عليه بصورته النهائية، كما ناقشت عدداً من المشاريع المحتملة في القطاعات المستهدفة، واستمعت إلى ممثلي شركات صناعية قدموا مشاريع مقترحة، في قطاعات الشراكة، من أجل تنفيذها.

كما قدم محمد عبد الكريم رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية ورئيس اللجنة التنفيذية عن الجانب المصري، عرضاً حول مستجدات قطاعات الزراعة والأسمدة والغذاء، كما قدمت دانا الزعبي، أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية، عرضاً حول مستجدات قطاع الأدوية، وقدمت إيمان أحمد الدوسري وكيل وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، عرضاً حول مستجدات قطاعات المعادن والبتروكيماويات والمنسوجات.

الاستثمار الخاص بشحن السيارات الكهربائية في المنطقة العربية يواجه تحديات

اقتصاد الشرق

أفصح كريم موسى، الرئيس التنفيذي لـ«فورتكس إنرجي» (Vortex Energy)، التابعة للمجموعة المالية «هيرميس»، أن شركته «ستصبح جاهزة» لضخّ الأموال بقطاع شحن السيارات الكهربائية في المنطقة العربية «عندما يصبح مغرياً للاستثمار ومدرّاً للعائد».

وردّاً على سؤال الإعلامي محمد فتحي لبرنامج «طاقة+» على قناة «الشرق» عمّا إذا كانت المنطقة غير جاهزة بعد لاستثمار شركات الملكية الخاصة بمحطات الشحن، أشار موسى إلى تحدٍّ يتمثل بندرة المركبات الكهربائية التي تسير على طرقات الدول العربية.

كلام رئيس «فورتكس إنرجي» يأتي في أعقاب توفيرها لتمويل بقيمة 80 مليون دولار، بالشراكة مع «زوك كابيتال» (Zouk Capital)، لصالح شركة «إي أو شارجنغ» (EO Charging) البريطانية المتخصصة في محطات شحن السيارات الكهربائية، بهدف تسريع خطتها التوسعية، لاسيما باتجاه الولايات المتحدة وأوروبا.

كما نوّه موسى بأن ما يميز السوق الأوروبية عن أسواق المنطقة هو وضوح مستهدفاتها لناحية التحول من المركبات العاملة بالوقود إلى الكهربائية بالكامل بحلول 2030؛ «وهو ما يوفر رؤية واضحة للمستثمرين»، حيث أفادت «ماكنزي» بوجود 375 ألف محطة شحن عامة في كافة انحاء أوروبا حالياً، على أن يتضاعف هذا الرقم إلى 3.4 مليون محطة في 2030، ما يتطلّب خلال 7 سنوات استثمارات تفوق 240 مليار يورو؛ «بما يمثل فرصاً كبيرة لشركات الملكية الخاصة»، على حدّ تعبيره. نشاط «فورتكس إنرجي» بمجال التحوّل نحو الطاقة الجديدة، يتركز على 3 نطاقات: «التوليد، والتخزين، وشحن السيارات»، بحسب موسى. كاشفاً أن الهدف للمدى المنظور هو تعزيز نشاط «إي أو شارجنغ»، التي تركز على محطات الشحن لخدمة أساطيل مركبات الشركات الكبرى مثل «أمازون» و«دي إتش إل»، ومن ثم الاتجاه إلى منطقة الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة عندما يزيد عدد السيارات الكهربائية وتصبح السوق جاهزة للاستثمارات التي تحقق عوائد مجزية؛ «فالمستثمرون معنا هم من الصناديق السيادية الخليجية، والعائلات العربية والأوروبية، ويتطلعون لتحقيق عائد سريع ومستدام على أموالهم».

إصلاح سوق الكهرباء في الاتحاد الأوروبي يدخل مرحلة الحسم

اقتصاد الشرق

بعد مرور عام على أزمة طاقة غير مسبوقة هزت الاتحاد الأوروبي، أصبح المسؤولون في بروكسل على استعداد للكشف عن خطتهم للحيلولة دون مواجهة المستهلكين تقلبات هائلة في أسعار الكهرباء مستقبلاً. ورغم تعهد بعض قادة الاتحاد الأوروبي بإصلاح شامل، فإن ما قد يخرجون به على الأرجح لن يكون حلاً جذرياً. وتراجعت أسعار الطاقة والغاز الطبيعي قليلاً عن مستوياتها القياسية في ذروة الأزمة الصيف الماضي، ما أزال بعض الضغط المُلقى على عاتق الساسة من أجل التدخل بقوة لحل الأزمة. بعد مداولات دامت لعدة أشهر من المنتظر أن تكشف المفوضية الأوروبية - الذراع التنفيذية للاتحاد- عن اقتراحها في 14 مارس المقبل. والهدف هو جعل سوق الطاقة في المنطقة أكثر مرونة في حالة توقف أدوات الطوارئ. ومن أهم الأهداف ضمن الاقتراح: حماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار، وتقليص الصلة بين سعر الكهرباء والغاز الطبيعي، وتحفيز تطوير الطاقة المتجددة، وعدم مخالفة أي شيء عند تطبيق هذه العملية.

«سوق معقدة للغاية»

قالت كاثرين مكغريغور، الرئيسة التنفيذية لشركة «إنجي» (Engie) للمرافق، في فعالية أجريت خلال الأسبوع الماضي في لندن: «السوق معقدة للغاية، ويتعين عدم التدخل فيها بطريقة متسرعة. يجب بالفعل التأكد من فهم العواقب لأننا بحاجة إلى سوق تعمل بكفاءة وتؤدي وظيفتها». يأتي التصدي لأزمة الطاقة على رأس جدول أعمال الساسة، وهي مهمة محاطة بالتحديات. ويقول منتقدو الإصلاح الشامل إن التدخل الزائد عن الحد يمكن أن يعطل تدفق الطاقة عبر المنطقة، ويستنزف سيولة السوق على المدى القصير، وقد يعوق الاستعانة بمصادر الطاقة المتجددة. قال وزير الطاقة في لوكسمبورغ كلود تورم الأسبوع الماضي: «هيكل سوق الكهرباء هو الذي جنبنا هذه الأزمة وليس العكس. علينا الشعور بالثقة فيما نملك». سيكون الوقت عاملاً حاسماً إذا دخل أي تغيير جديد حيز التنفيذ. فبعد الكشف عن الاقتراح، سيحتاج إلى دعم من حكومات دول الاتحاد وكذلك البرلمان الأوروبي، وهي عملية يُحتمل أن تطول وستشمل تعديلات. كما يجب أن يكون الإصلاح مقبولاً بما يكفي لنيل الموافقة قبل انتخابات البرلمان المقبلة في مايو 2024، ونهاية ولاية المفوضية الحالية في وقت لاحق من ذلك العام.

هناك أيضاً تحول عالمي نحو الطاقة المتجددة. وبناءً عليه، يحاول الاتحاد الأوروبي حالياً التصدي للمخاوف من أن الصناعات الخضراء قد تهاجر إلى الولايات المتحدة والصين، مع اعتبار الثمن الذي تدفعه أوروبا مقابل طاقتها عاملاً دافعاً في هذا الاتجاه، إذ أسعار الغاز المعيارية أعلى 7 مرات في القارة من نظيرتها في الولايات المتحدة، في حين أن أسعار الكهرباء أعلى ثلاث مرات منها في الصين، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية.

الإصلاح المستهدف

مع وجود هامش مناورة محدود أمام الذراع التنظيمية للاتحاد الأوروبي، فمن المرجح تركيز الإصلاح على أدوات لمساعدة المنطقة في جني فوائد مصادر الطاقة المتجددة الأرخص في المدى المتوسط إلى الطويل، مثل توسيع نطاق عقود الأسعار الثابتة. يمكن أن يسرع ذلك أيضاً من استخدام الطاقة النظيفة، بما يتماشى مع الاستراتيجية الطموحة للمناخ في أوروبا، وفقاً لدبلوماسيين على دراية بالموضوع. قال مفوض الاتحاد الأوروبي للطاقة، كادري سيمسون، لـ»بلومبرغ نيوز»: «تعمل المفوضية من أجل إصلاح مستهدف لتصميم سوق الكهرباء. ستكون الأولوية هي توفير أفضل حماية للمستهلكين من تقلب الأسعار، وتمكينهم من الاستفادة بشكل أكبر من النمو والتكاليف التشغيلية المنخفضة لمصادر الطاقة المتجددة». بموجب الهيكل الحالي لسوق الكهرباء في الاتحاد الأوروبي، يحدد الغاز سعر كل الكهرباء المباعة في السوق. وهذا يعني أن المستهلكين يتحملون العبء الأكبر من خفض إمدادات روسيا للقارة بعد غزوها أوكرانيا، ولا تعكس فواتيرهم الحصة المتزايدة لمصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة مثل مزارع الرياح، والتي تباع بهوامش كبيرة. على الجانب الآخر، لا يخطط الاتحاد الأوروبي لتغيير نموذج التسعير الهامشي الخاص به، وبالتالي فإن الشروع في عمل ذلك لن يحصل على موافقة من حكوماته.

إصلاح التسعير

أرادت بعض الدول الأعضاء إجراء إصلاح عميق لنظام التسعير الهامشي. وقال كلاوس ديتر بورشارت، كبير مستشاري الطاقة في شركة «بيكر مكنزي» (Baker Mckenzie) الاستشارية والمسؤول الكبير السابق في المفوضية: «بشكل عام، لا أتوقع إصلاحاً كبيراً للغاية». ويدرس الاتحاد الأوروبي ما إذا كان يجب أن تغطي عقود الفروق فقط السعة الجديدة منخفضة الكربون أو أنواعاً معينةً من التوليد الحالية. في إطار متصل، قال بنك «مورغان ستانلي» إنه يتوقع من المفوضية أن تتخذ نهجاً «سلساً»، يغطي فقط المصادر الجديدة، بدلاً من إصلاح كامل يمكن أن يطيل أمد المفاوضات. وإذا صيغت عقود الفروق بشكل صحيح، يمكن أن تقلص فعلياً أسعار الكهرباء من التقنيات النظيفة، وفقاً لسفين كايزر، المسؤول في مجلس هيئات تنظيم الطاقة الأوروبية.

واختتم «كايزر»: «من الواضح أن الأسعار التي شهدناها، خاصة العام الماضي، تشكل عبئاً على المواطنين الأوروبيين والاقتصاد. من المفهوم تماماً أنه يجب عمل شيء ما لحل هذه الأزمة، ويجب أن يتم ذلك على النحو المستهدف قدر الإمكان».

سياسات بايدن تهدد صادرات الطاقة الأميركية إلى أوروبا

هبة مصطفى

الطاقة

كانت صادرات الطاقة الأميركية من بين منافذ عدّة لجأت إليها الأسواق الأوروبية منذ اندلاع الحرب الأوكرانية في فبراير/شباط من العام الماضي (2022) وحتى الآن، لتعويض غياب الوقود الأحفوري الروسي، إمّا طواعية أو بفعل العقوبات. وزوّدت الولايات المتحدة جانبًا من أسواق القارة العجوز بتدفقات النفط والغاز المسال، غير أن سياسات إدارة الرئيس جو بايدن المنحازة لانتقال الطاقة وخفض الانبعاثات قد تؤثّر في استمرار تلك الصادرات خلال العام الجاري (2023)، بحسب ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة. وانخفض حجم الاعتماد الأوروبي على واردات الطاقة الروسية إلى ما دون 20٪ من إجمالي استهلاكها خلال عام كامل من الحرب الأوكرانية، ومقابل ذلك، سعت القارة العجوز إلى عقد صفقات (فورية، وطويلة الأجل) لتوفير الإمدادات اللازمة لتلبية الطلب. وفي ظل استمرار الحرب والعمل بحزم العقوبات ضد الطاقة الروسية، نما الطموح الأميركي ليحلّ محل صادرات موسكو إلى أوروبا. وتهدد رؤية إدارة بايدن للوقود الأحفوري بصفته «مجرم» أمن الطاقة لدى الولايات المتحدة والقارة العجوز أيضًا، وفق مقال للرئيس التنفيذي لشركة «كناري» لخدمات حقول النفط «دان إبرهارت» نشرته مجلة فوربس (Forbes).

دروس عام من الحرب

بات ضمان أمن الطاقة الدرس الأبرز عقب مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا، ولا يتعين على أوروبا الاغترار بقدرتها على توفير بدائل للإمدادات الروسية، سواء مع زيادة صادرات الطاقة الأميركية إليها، أو عبر منافذ أخرى، خلال الأشهر اللاحقة لاندلاع الحرب.

وبحسب ما أورده دان إبرهارت في مقاله، فإن العوامل المحيطة بالمعروض ما زالت تشكّل مصدر قلق رغم انخفاض أسعار الطاقة ومواجهة أوروبا شتاء معتدلًا.

وأعرب إبرهارت عن تخوّفه من اتخاذ أسعار الطاقة اتجاهًا صعوديًا مرة أخرى، مع توقعات بتراجع المعروض، لا سيما بعد قرار روسيا بخفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، بدءًا من مارس/آذار المقبل.

وقد يدفع قرار موسكو بتقليص إنتاجها النفطي نحو زيادة أسعار النفط، بما يتوافق مع التحذير الذي أطلقه مصرف غولدمان ساكس حول نقص السلع خلال العام الجاري (2023)، وتوقعاته بارتفاع سعر خام برنت إلى 105 دولارات للبرميل، وتسعير المليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز المسال بنحو 55 دولارًا.

وتتزامن تلك التوقعات مع معاناة غالبية الاقتصادات العالمية من تزايد معدلات التضخم، رغم عدم عودة مستويات الطلب إلى سابق عهدها قبل انتشار جائحة كورونا والإغلاقات التي أعقبتها.

سياسات بايدن

شكّلت صادرات الطاقة الأميركية حصة من إمدادات السوق الأوروبية على مدار عام من الحرب الأوكرانية، وسمحت التدفقات التي تلقّتها أسواق القارة من منافذ شرق أوسطية وأفريقية وأميركية وغيرها؛ لتهدئة وتيرة اشتعال الأسعار وإعادتها -نسبيًا- إلى التوازن.

ويبدو أن طموحات زيادة صادرات الطاقة الأميركية إلى أوروبا خلال العام الجاري (2023) قد تصطدم بسياسات الرئيس جو بايدن، التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى التأثير في المعروض، تحت ظل استمرار تراجع استثمارات شركات النفط والغاز بالولايات المتحدة.

وتنظر إدارة بايدن إلى الوقود الأحفوري بصفته أدّى دور «مجرم شرير»، بالنظر إلى دور صناعة النفط والغاز في «تحريك» الأسعار صعودًا وجني مكاسب من وراء اشتعالها.

ويتضمن الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أبرز ملامح خطة بايدن لتحقيق انتقال الطاقة ومكافحة التغير المناخي، ومن ضمنها وقف التكسير المائي (الهيدروليكي) في الأراضي الفيدرالية:

واللافت للنظر هنا، أن بايدن يوجه انتقادات لأسعار الطاقة المرتفعة، بينما يواصل تطبيق سياساته المُقيدة لاستثمارات الاستكشاف وتطوير إمدادات الإنتاج المحلي، عبر عرقلة إيجارات الأراضي الفيدرالية، أو منع الموافقات على إنشاء خطوط أنابيب جديدة لنقل الخام.

وبينما تسعى صادرات الطاقة الأميركية إلى استمرار حصتها لدى الأسواق الأوروبية أو زيادتها، لا يزال تركيز بايدن منصبًا على خطط انتقال الطاقة الذي لن تجني البلاد ثماره في وقت قريب.

ولحين تمكُّن الولايات المتحدة من التحول إلى «اقتصاد منخفض الكربون» خلال عقود، ستظل موارد الوقود الأحفوري -خاصة النفط والغاز- أداة حقيقية لزيادة صادرات الطاقة الأميركية، وتعزيز أمن الطاقة المحلي، وفق مقال إبرهارت.

صادرات الطاقة الأميركية إلى أوروبا

تلقّت أوروبا المزيد من شحنات صادرات الطاقة الأميركية -سواء من النفط الخام أو المشتقات أو الغاز المسال- خلال العام المنصرم، وتحديدًا منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، بعدما خفضت دول القارة العجوز اعتمادها على إمدادات الطاقة من موسكو إلى ما دون 20٪.

وشهدت صادرات الطاقة الأميركية إلى أوروبا -خلال العام الماضي، زيادة في شحنات النفط الخام بنسبة 70٪، مقارنة بالعام السابق له، مسجلة 1.75 مليون برميل يوميًا.

وعزّز إنتاج النفط الصخري من زيادة صادرات الطاقة الأميركية، إذ يقول مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن زيادة إنتاجه خلال الأعوام الـ12 الماضية دفعت أميركا إلى تقلُّد موقع «أكبر منتجي النفط والغاز في العالم».

وأضاف -في إحدى حلقات برنامجه «أنسيات الطاقة» المُذاع بموقع التدوينات القصيرة «تويتر»، وحملت عنوان «نوعية النفط.. بين النفط الصخري والنفط الخليجي والعقوبات على روسيا»- أن إنتاج النفط الصخري في أميركا أسهم في تحولها إلى أكبر مصدّري الغاز المسال عالميًا.

ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- تطور حجم الصادرات الأميركية من الغاز المسال على مدار أشهر العام الماضي (2022):

وبالمثل، ارتفعت شحنات الغاز المسال الأميركي إلى الموانئ الأوروبية خلال العام الماضي بنسبة 150٪ -بنحو يزيد عن ضعف مستويات عام 2021- إذ قُدِّرت بنحو يزيد عن 55 مليار متر مكعب.

ووفق البيانات الواردة في المقال، كانت شحنات الغاز المسال أبرز صادرات الطاقة الأميركية إلى أوروبا، لا سيما مع التقلبات التي شهدتها تدفقات الغاز الروسي، وانتهت بتوقّف خطوط الأنابيب لغالبية دول القارة.

سوق الهيدروجين الأزرق تنتظر قفزة عالمية إلى 34 مليار دولار في 2033

محمد عبد السند

الطاقة

تبدو آفاق نمو سوق الهيدروجين الأزرق العالمية إيجابية، في ظل تسارع نمو الطلب عليه في الدول التي تسعى إلى إزالة الكربون من القطاعات التصنيعية لديها، ضمن جهودها المبذولة في مسار تحول الطاقة.

وسيساعد تبني هذا الوقود منخفض الكربون -جنبًا إلى جنب مع الهيدروجين الأخضر- الدول على الوصول إلى الحياد الكربوني، تماشيًا مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ.

وفي هذا السياق، توقّعت شركة «آي دي تيك إكس» التكنولوجية أن تنمو قيمة سوق الهيدروجين الأزرق العالمية إلى 34 مليار دولار بحلول عام 2033، حسبما ذكر موقع «أوفشور إنرجي» المتخصص.

توقعات الطلب

توقّعت الشركة، في تقرير حديث بعنوان «إنتاج الهيدروجين الأخضر والأسواق 2023-2033: تقنيات وتوقعات ولاعبون» أن ينمو الطلب على الهيدروجين الأزرق في المستقبل، بدعم من المجمعات التصنيعية التي تضم صناعات عدة في منطقة واحدة: التكرير والأمونيا والميثانول.

وأوضح التقرير أن ثمة تطبيقات أخرى، مثل إنتاج الصلب، والنقل، ستشرع -أيضًا- في الظهور، وفق المعلومات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتوقع التقرير أن تأتي أغلبية تركيبات سعة الهيدروجين الأزرق من أوروبا، لا سيما من دول مثل المملكة المتحدة التي ترغب في إزالة الكربون من مجمعاتها الصناعية الكبرى، واستعماله بصفته بديلًا.

ويوضح التصميم أدناه -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- أنواع الهيدروجين حسب طريقة الإنتاج:

أوضح التقرير أن النمو الكبير الذي من المتوقع أن تشهده سوق الهيدروجين الأزرق سيأتي من أميركا الشمالية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى وتيرة التنمية في الولايات المتحدة بدعم من قانون خفض التضخم الذي أقره الرئيس جو بايدن في نوفمبر/تشرين الثاني (2022)، جنبًا إلى جنب مع تطوير العديد من المشروعات الكبرى. يُشار هنا إلى أن قانون خفض التضخم سيجيز للحكومة الأميركية منح مساعدات كبيرة للصناعات ذات الصلة بالسيارات الكهربائية المصنعة محليًا، في خطوة أثارت حفيظة دول الاتحاد الأوروبي. ويشير الهيدروجين الأزرق إلى ذلك الهيدروجين المُنتج من الوقود الأحفوري، وغالبًا من الغاز الطبيعي أو تغويز الفحم، وهي عملية يُحتجز فيها معظم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ويُخزن أو يُستخدم في منتجات عبر تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه «سي سي يو إس».

وتعني عملية إزالة معظم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تصنيف الهيدروجين المُنتَج «منخفض الكربون»، ووفقًا لـ«آي دي تيك إكس» يُعَد إنتاج الهيدروجين الأزرق منخفض الكربون أحد المسارات الرئيسة التي تقود إلى إزالة الكربون من صناعات حيوية مثل تكرير النفط، والأمونيا والصلب والنقل لمسافات طويلة.

البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

تقنية احتجاز الكربون وتخزينه

تخضع البنية التحتية الخاصة بتقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه للتطوير من قبل الشركات حول العالم، بينما يهدف لاحتجاز وتخزين الانبعاثات الكربونية الصادرة عن صناعات عبر إقامة البنية التحتية بالقرب من المجمعات الصناعية.

وفي هذا الخصوص، أشارت «آي دي تيك إكس» إلى أن تلك القوى تسرع وتيرة إنتاج الهيدروجين، الذي من المتوقع أن ينمو مع تكثيف جهود إزالة الكربون عالميًا.

وفيما يلي طُرق مختلفة لإنتاج الهيدروجين الأزرق:

1- العمليات الكيميائية الحرارية التقليدية مثل:

- إصلاح الميثان بالبخار (إس إم آر)

تُنتِج تلك العملية الهيدروجين الرمادي، وهي العملة الأكثر تطورًا واستخدامًا لإنتاج الهيدروجين في الوقت الحالي. وإصلاح الميثان بالبخار هي عملية تستخدم الطاقة استخدامًا مكثفًا وتنبعث عنها كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون؛ وقد طُورت تقنيات ومواد مختلفة لتحسين تلك العملية.

- الأكسدة الجزئية (بي أو إكس)

تحدث الأكسدة الجزئية عند حرق خليط الوقود والهواء جزئيًا؛ حيث ينتج غازًا غنيًا بالهيدروجين. وتقول «آي دي تيك إكس» إن تلك الطريقة ربما تكون أكثر جدوى في تحويل منتجات المخلفات منخفضة القيمة من مصافي التكرير إلى الهيدروجين الأخضر.

- الإصلاح الحراري للسيارات

ذكرت «آي دي تيك إكس» أن عملية الإصلاح الحراري للسيارات ستكون خيارًا رئيسًا للمشروعات الخضراء الكبرى.

-2 التحليل الحراري للميثان

التحليل الحراري للميثان هو عملية حديثة ينتج عنها هيدروجين فيروزي ومركبات كربونية صلبة، عادةً في شكل أسود الكربون -مادة تحتوي على عنصر الكربون- وتَنتج من الحرق غير الكامل للمنتجات التي تحوي مواد هيدروكربونية.

-3 العمليات الكيميائية الحرارية الجديدة والعمليات التي ترتكز على الكتلة الحيوية

قالت «آي دي تيك إكس» إن هاتين العمليتين لن تمثلا جزءًا كبيرًا من الإنتاج المستقبلي، لكن تقييم الشركة في هذا الخصوص لا يزال جيدًا لأنه يقدم رؤية ثاقبة بشأن التقنيات التي قد تعزز إنتاج الهيدروجين الأزرق.

يُشار هنا إلى أن «آي دي تيك إكس» كانت قد توقّعت، في تقرير سابق، بعنوان «إنتاج الهيدروجين الأخضر.. أسواق المحلل الكهربائي 2023-2033»، أن تنمو أسواق الهيدروجين الأخضر وأجهزة التحليل الكهربائي.

الهيدروجين الأخضر

ارتفعت سعة إنتاج الهيدروجين الأخضر عالميًا، خلال العام المنقضي (2022)، بدعم من الزيادة المضطرة في عدد الصفقات المُبرمَة في هذا المجال الحيوي.

وكشف تقرير حديث أفرجت عنه شركة «غلوبال داتا» عن أن السعة العالمية لإنتاج الهيدروجين الأخضر، قد تجاوزت 109 كيلوطن سنويًا في 2022.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، مصادر إنتاج الهيدروجين، ومنه الهيدروجين الأزرق والأخضر:

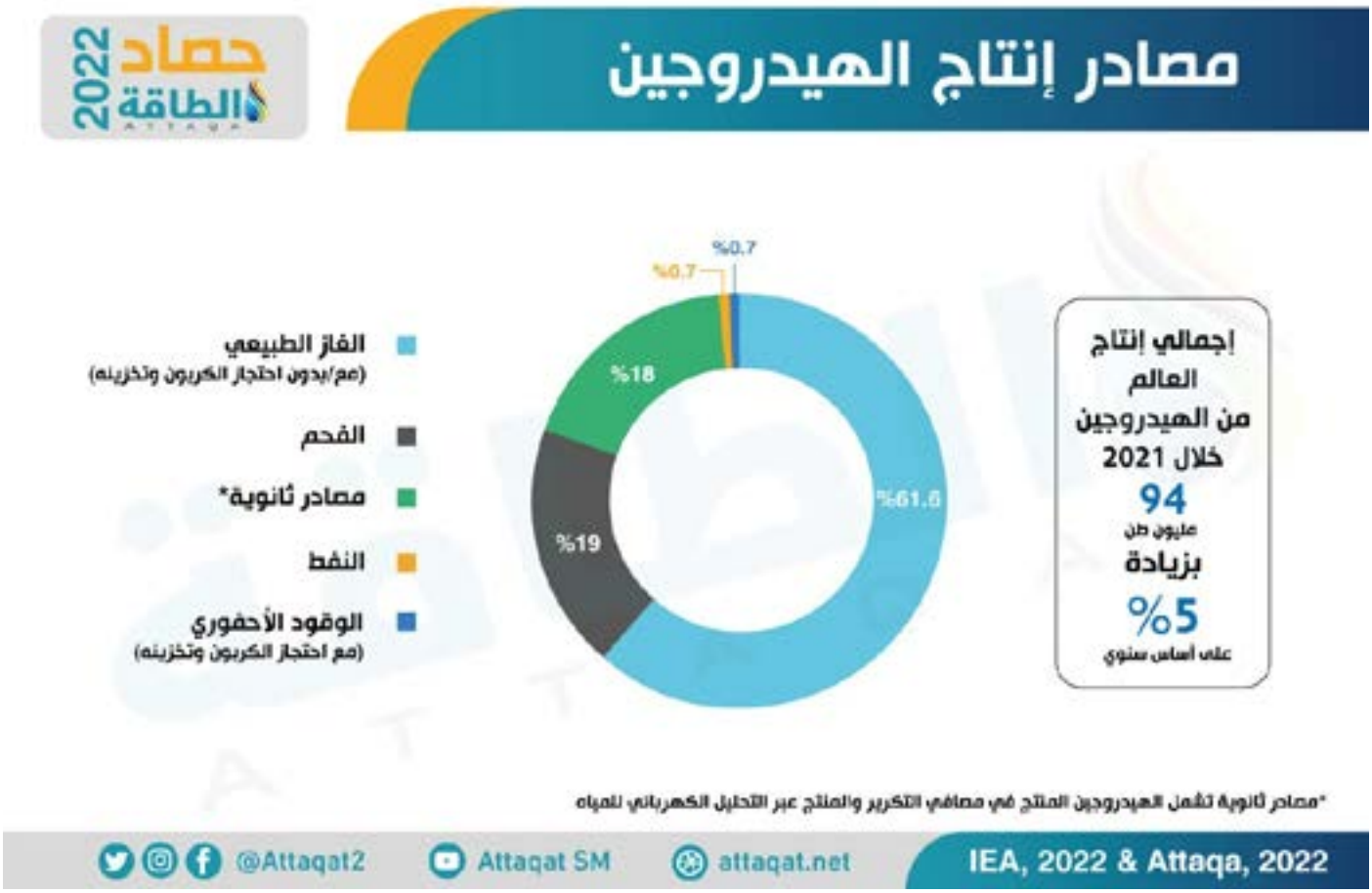

وبالمثل، لامست السعة الإجمالية لمشروعات الهيدروجين الأخضر قيد التطوير، قرابة مليون طن سنويًا بنهاية 2022، أي ما يزيد على 90٪ من قدرة تطوير الهيدروجين منخفض الكربون عالميًا.

زيادة الصفقات

من ناحية أخرى، أشار تقرير «غلوبال داتا» إلى أن قدرات التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين الأخضر تزيد على 1.065 غيغاواط في طور الإعداد حاليًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

من جهته، ذكر محلل الطاقة في غلوبال داتا، أندريس أنغولو، أن عدد صفقات الهيدروجين خلال عام 2022 زاد إلى 393 صفقة، نظير 277 صفقة في عام 2021.

ويعتقد أنغولو أن القفزة في عدد الصفقات المُبرمة في 2022، تسهم بالطبع في تحقيق مستهدف رفع سعة إنتاج الهيدروجين الأخضر لأكثر من 111 مليون طن سنويًا بحلول نهاية العقد الجاري (2030).

شكراً